

يلزمها الحج وان بعدت المسافة واجتبه بانه يسمى مستطعاً  
عرفاً وخالفه الامام الشافعي والاكثرون فقالوا لا يجب التمسك  
على البعد وهو عندنا من بينه وبين مكة رحلتان وان قدر  
ولا السؤال مطلقاً وقالوا انه لا يسمى بالعرف مستطعاً الا  
الان وجد الزاد مطلقاً والراحلة ان بعد عن مكة فأصل  
اختلافهم في الحكم اختلافاً في العرف واختلافوا فيه فبين  
لم يستطع الحج بنفسه للحج عن النبوة على المركب هل يطيب  
بالحج فيجوز عنه في جامة بآذنه وبعدموته من تركه او لا قال  
بالاول الاكثرون ومنهم الامام الشافعي وبان لا يلام  
مالك وما لا اختلافاً فيهم هذا الوقت اي فان الاولين يعدون  
مستطعاً بغيره ويقولون الاستطاعة بالغير هي بالنفس  
والامام مالك يقول غير مستطع لان الاستطاعة عن حيث اطلقت  
انما ينصرف للاستطاعة بالنفس وحديث الحثيمه وقوله  
يا رسول الله ان فرضية الله على عباده ادركت في شيا كبير  
لا يستطيع ان يثبت على الراحلة افاج عنه قال نعم وقوله  
لا يستطيع ان يثبت على ظهر بعير وفي اجزى عليه فرضية الله  
في الحج ونحوه في حج عنه ظاهر الدلالة للاولين وكلف  
المالكية الجواب عنه بما ياباه ظاهره ومنه ان ظاهر الاستطاعة  
في القران يخالفه فقدم لتواتره ويجاب عنه ما ينسب على ما  
ظهر ان المفهوم من الاستطاعة عرفاً الاستطاعة بالنفس  
انه محل النزاع وانه يحتمل ان معنى ادركته انه فرض وهي  
مرض وبرد الرواية الاخرى وان هذا اظن منها وليس مطابقتها

تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران

تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران  
تزوجت بميمون بن مهران

للواقع ويرد بان هذا مجرد دعوى والاضكوة صل الله  
عليه وسلم على سواها واجابة عليه ظاهره في تقريره وصحته  
وان امرها بالحج انما هو من باب التطوع وايصال الخبر للبيت  
بدليل قوله للاخوي لما قال لسان ابي نذر ان يحج فالحج  
افاج عنها قال حج عنها ارايت لو كانت على امك دين اكن  
قاضية عنها قالت نعم ويرد بان الاصل في الامر الوجوب وهو  
عندنا واجب على وارث خلف ميتة تركه وقدماته وعليه حجة  
الاسلام او نذر فالامر على قواعدنا باق على حقيقة الحجة  
وتعلي قواعدهم فحج عنها واخراجها يحتاج لدليل غير جده  
منها وتجرده دعوى انه من ذلك الباب ليس وليا ودعوى  
اختصاصه بها او انه منطبق غير مقبولة اذا خصوصية  
لا يثبت الا بدليل والاضطراب على نحو ما في هذا الحديث غير  
مؤثر وفي الحديث رد على من منع حج المرأة عن الرجل والحج عن  
الغير مطلقاً وحج عن الامام مالك والذي عليه  
الامام الشافعي ومجموع الفتاوى جواز من عليه فرض ولو نقصا  
او نذرا وان لم يوصى به وعن اوصى به ولو نطقا وعن حج  
مغضوب باذنه وبدل له خبر ان الله يدخل بالحجة الواحدة  
ثلاثة الميت والحاج والمنفذ لذلك ولا يضران فاستاذ  
ابا معشر لا يوجب به لانه مع تصديق الاكثرون له يكتب  
حديثه وخبراته صلى الله عليه وآله سمع رجلاه يقول لبيل  
عن شبرمة قال من شبرمة قال اخ لي قال حجت عن نفسك قال  
لا قال حج عن نفسك ثم سئله عن شبرمة والمجهور على كراهة اجابة  
الانسان نفسه الحج وينبغي حمله على من قصد الدنيا امام من

Copyrighted material